وهذا معلوم إلا أن الإخبار به في هذا الباب ما وجهه، فالذي يقال في هذا الموضع أن سيبويه زعم أن «جلس» من جلس زيد فعل وزعم أن زيداً فاعل، فكأن قائلاً قال له: كيف تجعل قام فعلاً وليس بفعل وزيداً فاعلاً وليس بفاعل إنما هو لفظة؟ فقال مجيباً: فالأسماء التي هي زيد وعمرو هي المحدث عنها أي وضعت موضع مسماها، لأني لم أرد بـ «قام زيد» اللفظ إنما أردت المسمى بهذا فهي المحدث عنها أي المسمون[1].

ثم يناقش الصفار عبارة سيبويه في باب «الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول»: وهم ببيانه أعني، ويرى أن (أعني) تعجب من المفعول لا من الفاعل، وهو خطأ لأنهم يقولون عنيت بحاجتها لا عنيت كذا بحاجتها وكان الواجب أنْ يقول: وهم ببيانه أكثر عناية، ولا يكون كلامه صحيحاً إلا على ما أنشده يونس:

---

(1) لو تتبعنا جذور هذه القضية لطال بنا النقاش، ويكفي أن نشير إلى أن أبا القاسم الزجاجي حاول أن يميز بين الصورة التي تعبر عن القيام بالفعل وبين الفعل نفسه، فيسعى إلى إيجاد الفرق بين قولنا، على يقوم ـ وبين قيامه بالفعل، وفي هذا الشأن يقول: ... وقد ذكرنا أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين، إنما هي عبارة عن أفعالهم وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال.

وقد طرح الدكتور كمال يوسف الحاج سؤالاً في كتابه ـ في فلسفة اللغة ـ وهو: أبإمكان الألفاظ أن تدل تمام الدلالة على المعاني الداخلية أو أنها تقصر عن تصريف كل ما في الوجدان؟

وقد توسع النحاة في معالجة الفعل على أساس دلالته، فمنهم من يرى أن الفعل لا يدل على زمن مطلقاً، إنما هو منسلخ عنه مجرد منه، وإن «كان» وهو فعل ناسخ تقتصر دلالته على إفادة الماضي وحده دون معناه.

ومنهم من يرى أن الأفعال لها دلالتها، وأن الأفعال التي سلبت الدلالة على الماضي كان ذلك بسبب كثرة استعمالها للحال في الإنشاء، ولم يكن ذلك ملازماً لها في الأصل.

انظر: الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق د/ مازن المبارك ص 54، واللسان والإنسان د/ حسن ظاظا ص 78. والنحو الوافي للأستاذ عباس حسن 31/1.